مجلة نينوى للدراسات القانونية
المجلد (2)، العدد (3)، ذي الحجة 1446هـ – حزيران 2025

العدالة البيئية المناخية

أحمد عبد الرسول جعفر[1]
فنار طارق ياسين[2]
نهاد عمر رشيد[3]

[1] مدرس في القانون الدولي العام / كلية الحقوق/ جامعة الحدباء. ahmed.kaab@hu.edu.iq
[2] م. م. قانون حقوق الانسان / كلية الحقوق/ جامعة الموصل. fanar.tariq@uomosul.edu.iq
[3] م. م. قانون حقوق الانسان / كلية القانون/ جامعة نينوى. nehad.omar@uoninevah.edu.iq

معلومات الأرشفة

الاستلام: 2025/2/1
القبول: 2025 /4/27
النشر الإلكتروني: 2025/6/25

المراسلة:
أحمد عبد الرسول جعفر

الكلمات المفتاحية: البيئة؛ المناخ؛ اتفاقية باريس؛ التمويل المناخي.

الملخص

إنّ التغير المناخي صناعة بشرية ونتاج التقدم الصناعي والتكنولوجي الهائل الذي حدث في القرون الثلاثة الأخيرة، وإنّ هذا التقدم قادته دول معينة أسهمت بصورة رئيسة في التغير المناخي بسبب الانبعاثات الدفيئة الناتجة عن البنية الصناعية الضخمة لهذه الدول، والتقدم الصناعي الكبير على رغم من إيجابياته إلا أنه تسبب بأضرار كبيرة على المناخ مما انعكس سلباً على البيئة وبالتالي يشكل تهديداً لوجود الانسان ذاته، وهذا التهديد يختلف من دولة إلى أخرى، فهناك دول هي أشد تضرراً من دول أخرى. ومن هذا المنطلق تسعى العدالة البيئية المناخية إلى إعادة التوازن وإصلاح الضرر من خلال التعاون الدولي، والمشاركة بين الدول، وتحميل الدول المتسببة للتغير المناخي المسؤولية لصالح الدول الأكثر تضرراً.

Journal of Nineveh for Legal Studies
Vol. (2), No. (3). June 2025

Climate Environmental Justice

Ahmed A. Jaafar [1] *Fanar T. Yaseen*[2] *Nihad Omar Rashid* [3]
[1] *Lecturer of Public International Law*/ college of law/AL_ Hadbaa University
ahmed.kaab@hu.edu.iq
[2] *Assist. Lecturer of Human Rights Law* / College of Law/ University of Mosul.
fanar.tariq@uomosul.edu.iq
[3] *Assist. Lecturer of Human Rights Law* / College of Law/ Nineveh University
nehad.omar@uoninevah.edu.iq

Article Information

Received: 1/2/2025
Accepted: 27/4/2025
Published: 25/6/2025

Corresponding:
Ahmad A. Jaafar

Keywords
Environment; Climate; Paris Agreement; Climate Finance.

Abstract

Climate change is an anthropogenic phenomenon and an inevitable consequence of the tremendous industrial and technological advancements that have occurred over the last three centuries. These developments were mainly driven by some nations whose industrial activities have contributed to climate change due to gas emissions. In spite of its positives, the significant industrial advancement has also inflicted harm on the global climate, negatively impacting the environment and posing a serious threat to human existence. However, this threat varies across countries, with some countries that are more affected than others. Consequently, environmental climate justice seeks to restore balance and attempt to repair the damage through international cooperation and participation between countries and holding high-emitting countries accountable, for the benefit of those most affected by climate change.

.

مقدمة

تعرضت البيئة الطبيعية إلى أضرار فادحة لأسباب تتعلق بالتغير المناخي، أو بسبب تلوث البيئة الطبيعية، أو تغيرها، وبنسبة كبيرة فإنَّ العوامل وراء هذه الأضرار ترتبط بشكل رئيس بالتنافس المحموم بين الدول على التقدم الصناعي والاقتصادي، وما يتطلبه من استغلال واسع غير محسوب العواقب للموارد الطبيعية، وما ينتج عنها من آثار سلبية تمس البيئة في بقاع الأرض المختلفة وبالتحديد على دول ومجتمعات ليس لها أي دور يذكر في التغير المناخي أو تلوث البيئة، كالدول النامية، والذي يضع أعباء وعراقيل إضافية على اقتصادات هذه الدول والمجتمعات، فضلاً عن تأثيراته السلبية في حقوق الإنسان، كالحق في الصحة والحق في بيئة نظيفة والحق في مستوى معاشي ملائم والحق في التنمية ... ومن هذا المنطلق تسعى العدالة البيئية المناخية إلى إيجاد آليات مختلفة، سواء على المستوى الدولي أم الوطني لإصلاح الضرر المترتب على الدول النامية والمجتمعات الفقيرة، وتحميل الدول المتقدمة التي تسببت بهذه الاضرار المسؤولية.

أهمية البحث:

تستند أهمية البحث إلى تزايد مخاطر التغير المناخي والتلوث البيئي على واقع الدول والمجتمعات، ووجود تفاوت في التأثر السلبي من دولة إلى أخرى مما يخلق عدم مساواة بين الدول والافراد في التمتع بحقوق الانسان وتحقيق التنمية الاقتصادية، فضلاً عما ينتج عنه من هجرة أو لجوء وآثار سلبية أخرى كثيرة، وتظهر الأهمية كذلك في الدول الأكثر تأثراً بالتغير المناخي ومنها العراق من حيث استخدام العدالة البيئية المناخية كوسيلة لتخفيف الأضرار التي تصيب العراق من خلال تفعيل الجانب الدبلوماسي من أجل الحصول على التمويل اللازم لإصلاح هذه الأضرار.

مشكلة البحث:

تتجسد مشكلة البحث في عدد من التساؤلات:

1. ما مفهوم العدالة البيئية المناخية؟.
2. ما المصدر القانوني للعدالة البيئية المناخية؟.
3. ما الآليات التي يمكن أنْ تضمن تحقيق العدالة البيئية المناخية؟.

فرضية البحث:

تتمثل فرضية البحث في ضعف اهتمام المجتمع الدولي في إيجاد آليات فعالة تضمن تحقق المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تترتب على الدول والمجتمعات بسبب التغير المناخي.

نطاق البحث:

سيتم التركيز على الجانب الدولي وعلى موضوع المصدر القانوني وآليات تحقيق العدالة البيئية المناخية بشكل خاص مع ذكر جوانب من القضايا الداخلية المتعلقة بالموضوع وبالتحديد ما يتعلق بالعدالة البيئية.

منهجية البحث:

سيتم اتباع المنهج التحليلي في بيان مفهوم العدالة البيئية المناخية وأبعادها فضلاً عن استخدام المنهج الاستقرائي في توضيح الأساس القانوني وكذلك التطبيقات والتجارِب المتعلقة بالعدالة البيئية المناخية.

هيكلية البحث:

قُسم البحث إلى مبحثين، الأول: التعريف بالعدالة البيئية المناخية وتطور الاهتمام الوطني والدولي بها، أما المبحث الثاني فلبيان المصدر القانوني وآليات تحقيق العدالة البيئية المناخية.

المبحث الأول

التعريف بالعدالة البيئية المناخية

يُعد مفهوم العدالة البيئية والمناخية أحد المفاهيم التي أصبحت تحظى باهتمام كبير في السنوات الأخيرة مع تزايد مخاطر التغير المناخي على الواقع البيئي بشكل عام، وتزايد مطالبات الدول المتضررة بإيجاد حلول لمواجهة هذا التغير، وكذلك الاهتمام الكبير من قبل منظمة الأمم المتحدة بهذا الموضوع فأصبحت العدالة البيئية والمناخية محل نقاش وبحث من قبل الأوساط الأكاديمية وكذلك من قبل المدافعين عن حقوق الإنسان سواء من قبل المنظمات الدولية الحكومية أم من المنظمات غير الحكومية، وسنحاول في هذا المبحث إيضاح مصطلح العدالة البيئة المناخية من خلال تخصيص مطلب للتعريف بمفهوم هذا المصطلح، ولتكتمل الصورة سنكرس مطلباً آخر لبيان تطور الاهتمام الوطني والدولي بالعدالة البيئية المناخية.

المطلب الأول

مفهوم العدالة البيئية المناخية

إنّ تعريف العدالة البيئية المناخية لا يحتاج إلى تعريف للمصطلح فقط، بل هو بحاجة إلى بيان أبعاده وعناصره أيضاً ليصبح المصطلح أكثر وضوحاً وعليه سنقسم هذا المطلب إلى فرعين الأول لتعريف المصطلح، أما الثاني فسيُخصص لأبعاد وعناصر العدالة البيئية المناخية.

الفرع الأول: تعريف العدالة البيئية المناخية

طُرحت العديد من التعريفات لبيان مفهوم العدالة البيئية والمناخية وهذه التعريفات وان اختلفت في تركيزها على أولويات معينة إلا أنها متفقة على فكرة تحقيق الإنصاف والقضاء على التمايز بين الأفراد والمجتمعات والدول بسبب ما ينتج من أضرار بيئية أو تغير مناخي.

وهنا لابد من الإشارة إلى أنَّ مصطلح العدالة المناخية والعدالة البيئية قد يستخدم بالمعنى نفسه عند بعضهم، وتفضيلنا العدالة البيئية مع تحديدها بالمناخية، ناتج من أنّ التغيير

المناخي سيترك اثراً بطبيعة الحال في الواقع البيئي بمعنى أنّ العدالة المناخية ستجد تطبيقها في تحقيق العدالة البيئية والتي هي نتاج لعدة أسباب منها التغير المناخي، إذ يمكن أن تتأثر البيئة بسبب أعمال أخرى كتجريف الغابات أو رمي المواد الملوثة للبيئة وليس بسبب المناخ فقط.. وعليه سنعتمد مصطلح العدالة البيئية مشتملاً على العدالة المناخية، فيكون مصطلح العدالة البيئية المناخية محدداً بتأثير التغير المناخي في البيئة. وسنحاول أن نستعرض عدداً من تعريفات العدالة البيئية والعدالة المناخية، ثم تقديم تعريف للعدالة البيئية المناخية؛ فلا يمكن فهم العدالة المناخية من دون فهم العدالة البيئية.

يمكن أن تُعرف العدالة البيئية بأنها: (تحقيق المساءلة والإنصاف في حماية حقوق والدفاع عنها بما يتعلق بتأثيرات التغيير البيئي على الفقراء والضعفاء في المجتمع فضلاً عن تحميل المسؤولية لمن ارتبكوا الأخطاء المتعلقة بالتغير البيئي)[1]، هذا التعريف يتصف بالعمومية من دون تفصيل أو تحديد دقيق للمفهوم وهذا اتجاه سليم لجعل المفهوم أكثر سعة من حيث التطبيق ولكنه لا يعطي تصوراً واضحاً للمصطلح.

وعرفت الوكالة الأمريكية لحماية البيئة المصطلح بتعريف واسع (العدالة البيئية تعني المعاملة العادلة والمشاركة الهادفة لجميع الناس، بغض النظر عن الدخل أو العرق أو اللون أو الأصل القومي أو الانتماء القبلي أو الإعاقة في صنع القرارات التي تؤثر في صحة الإنسان والبيئة بحيث يتمتع الناس بما يأتي: الحماية الكاملة من التأثيرات غير المتناسبة والضارة على صحة الإنسان والبيئة بما في ذلك المخاطر، بما في ذلك تلك المتعلقة بتغير المناخ، والتأثيرات التراكمية للأعباء البيئية وغيرها، وإرث العنصرية أو غيرها من الحواجز البنيوية أو النظامية؛ والحصول على وصول عادل إلى بيئة صحية ومستدامة ومرنة للعيش واللعب والعمل والتعلم والنمو والعبادة والانخراط في الممارسات الثقافية والمعيشية)[2]. وهذا

[1]. Kishan Khoday, Leisa Perch, Green Equity: Environmental Justice for more Inclusive Growth, international policy center for inclusive growth, research brief, no 19,2012, p1. https://repositorio.ipea.gov.br/handle/11058/15366

[2]. Learn About Environmental Justice, in EPA: https://www.epa.gov/environmentaljustice/learn-about-environmental-

التعريف يوضح بصورة تفصيلية ودقيقة جوانب مختلفة من العدالة البيئية، ويربطها بصورة واضحة بفكرة عدم التمييز وتحقيق المساواة بصرف النظر عن أي اختلافات عرقية أو دينية أو قبلية الخ.

وهناك تعريفات أخرى للعدالة البيئية طُرحت من قبل برنامج الأمم المتحدة للتنمية: (بأنها آلية للمساءلة، وحماية الحقوق، ومنع ومعاقبة الأخطاء المتعلقة بالتأثيرات غير المتناسبة للنمو على الفقراء والضعفاء في المجتمع من جراء التلوث المتزايد وتدهور خدمات النظم الإيكولوجية، ومن عدم المساواة في الوصول إلى الأصول الطبيعية والموارد الاستخراجية والاستفادة منها) [1]، وهذا التعريف يَعد العدالة البيئية آلية أو وسيلة تتمحور حول السعي إلى القضاء على عدم المساواة الناتجة عن التلوث البيئي، ولكنه التعريف يضيف فكرة عدم المساواة المتعلقة بالوصول إلى الموارد الطبيعية وهذه إضافة مهمة؛ لأنّ هذه الجزئية ستسهم في تحقيق العدالة البيئية. وعرفت بعض القوانين الوطنية العدالة البيئية كقانون إدارة البيئة في جنوب افريقيا لسنة (1998) بأنها: (السعي إلى تحقيق العدالة البيئية بحيث لا يتم توزيع التأثيرات البيئية السلبية بطريقة تؤدي إلى التمييز بشكل غير عادل ضد أي شخص، وخاصة الأشخاص الضعفاء والمحرومين) في حين عرفها القانون العام للبيئة البيروفي لسنة (2005): بـ (لكل شخص الحق في اتخاذ إجراء سريع وبسيط وفعال أمام الهيئات الإدارية والقضائية، للدفاع عن البيئة ومكوناتها، وضمان الحماية الواجبة لصحة الأشخاص فرديًا وجماعيًا، والحفاظ على التنوع البيولوجي، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، وكذلك الحفاظ على التراث الثقافي المرتبط بها. يمكن رفع الدعاوى القضائية حتى في الحالات التي لا تتأثر فيها المصلحة الاقتصادية للمدعي. تضفي المصلحة المعنوية الشرعية على الدعوى

justice?fbclid=IwY2xjawGK9_JleHRuA2FlbQIxMAABHcp_wS9nmkTL8i-ks5GcJi3fidDBu4zHR1gBRobKj4Mz8_X055TQZuQ3Pg_aem_pKaqjzIVKLYzBPTBcDD31Q#definitions

[1]. Environmental Justice Comparative Experiences In Legal Empowerment, United Nations Development Programme , 2014, p. 5. https://www.undp.org/publications/environmental-justice-comparative-experiences-legal-empowerment

حتى عندما لا تتعلق بشكل مباشر بالمدعي أو عائلته)[1] وهذا القانون يتضمن الجانب الاجرائي والموضوعي للعدالة البيئية.

وهناك من يطرح تعريف فيه جانب اجتماعي للعدالة البيئية (فهي حركة اجتماعية، تركز على العدالة في توزيع الفوائد والأعباء البيئية، وفي العمليات التي تحدد هذه التوزيعات. وهذا يعني أنها تهتم بكل من "المعاملة العادلة" و"المشاركة الكبيرة" للمجتمعات الفقيرة والمنتمين إلى عرقيات مختلفة والسكان الأصليين في السياسات البيئية وقرارات تنمية الموارد الطبيعية التي أسفرت عادة عن تحمل هذه المجتمعات أكثر من "حصتها العادلة" من الأضرار البيئية)[2].

أما العدالة المناخية فقد عرفت عند آخرين بأنها (الاعتراف بمسؤولية البشرية عن تأثيرات انبعاثات الغازات المسببة للانحباس الحراري العالمي على أفقر الناس وأكثرهم ضعفاً في المجتمع من خلال معالجة عدم المساواة بشكل نقدي وتعزيز النُهج التحويلية لمعالجة الأسباب الجذرية لتغير المناخ) [3]، وتعرف كذلك بأنّ (العدالة المناخية تستخدم لوصف مجموعة واسعة النطاق من الأساليب القانونية والسياسية لمعالجة تغير المناخ، وأن معالجة قضايا العدالة يجب أن تكون جزءً من الاستجابة لتغير المناخ) [4]، والعدالة المناخية عند غيرهم (تعني محاولة ضمان معاملة الناس والكوكب بشكل عادل بالطرق التي نحاول بها الحد من المزيد من التغيرات المناخية، على سبيل المثال عن طريق خفض كمية الوقود

---

1. Environmental Justice Context, Challenges and National Approaches, OECD 2024, p. 57. https://www.oecd.org/en/publications/2024/05/environmental-justice_466cb9e2.html
2. Dayna N. Scott, "What is Environmental Justice?", Osgoode Legal Studies, Research Paper No. 72/ 2014. https://digitalcommons.osgoode.yorku.ca/olsrps/4/
3. Tahseen Jafry, Michael Mikulewicz and Karin Helwig, Justice in the era of climate change, in Routledge Handbook of Climate Justice, Routledge, New York, 2019, p.3.
4. "Climate Justice: A Rule of Law Approach for Transformative Climate Action", International Development Law Organization, 28/10/2021, p.7. https://www.idlo.int/publications/climate-justice-rule-law-approach-transformative-climate-action

الأحفوري الذي نحرقه لإنتاج الطاقة، والتكيف مع التغيرات التي أحدثناها في المناخ)[1] وهذا التعريف يشير إلى معالجة الأسباب التي تؤدي إلى التغيير المناخي؛ لأنها هي وراء موضوع العدالة المناخية.

وعرفت أيضاً (العدالة المناخية هي المبدأ الأخلاقي الذي يسعى إلى معالجة التأثير غير المتناسب لتغير المناخ في المجتمعات الضعيفة والأجيال القادمة)[2]، ويشير هذا التعريف إلى الجانب الأخلاقي الذي يحكم هذا الموضوع من حيث تحقيق الإنصاف للمتضررين من التغير المناخي، ووجاء في تعريف آخر للعدالة المناخية: (هي نهج لمعالجة الأسباب والتأثيرات الماضية والحالية والمستقبلية لتغير المناخ من خلال الاعتراف بالحق في بيئات مرنة في مواجهة المناخ وصحية ومزدهرة إذ يمكن لجميع الناس أن يزدهروا بغض النظر عن العرق أو الطبقة أو الجنس أو أي عوامل تمييزية أخرى)[3].

ويظهر هناك تقارب واضح بين العدالة البيئية والعدالة المناخية من حيث الأهداف، وأساس المشكلة وإن كان هناك ميل لدى بعض الباحثين والمنظمات إلى قصر العدالة البيئية على النطاق المحلي، وجعل العدالة المناخية مختصة بالنطاق الدولي، وهذا الطرح غير دقيق؛ فالهدف النهائي من العدالة البيئية والعدالة المناخية هو حماية البيئة والإنسان والكائنات

---

[1]. The Geography of Climate Justice, Royal Irish Academy Geographical Sciences Committee, 2011, p. 2. https://www.mrfcj.org/resources/the-geography-of-climate-justice-an-introductory-resource/

[2]. Climate Justice Global Alliance, united nations, Department of Economic and Social AffairsSustainable Development : https://sdgs.un.org/partnerships/climate-justice-global-alliance?fbclid=IwY2xjawGQ2ltleHRuA2FlbQIxMAABHXrrolI1cyTbvJOK51Wvr9JkUMElGOzco7j9UA9GpWT1Edh7P4lnsyRFXA_aem_Wa5ci2h1QNCwVMxSW1mbXg

[3]. Climate Justice for Banks Dialogue Guide, climate safe lending network, 2023, p.3. https://static1.squarespace.com/static/5e0a586857ea746075c561a3/t/65534c9fbfd9e219fa821c0e/1699957920134/BOCJ+Dialogue+Guide_Nov+2023.pdf

الحية وتحقيق العدل في تحمل المسؤوليات، وبناء على ذلك يكون مصطلح العدالة البيئية المناخية أكثر دقة وشمولاً من مصطلح العدالة المناخية فقط.

وبعد استعراض التعريفات السابقة يمكن أن نطرح تعريفاً للعدالة البيئية المناخية بأنها: مجموع الآليات القانونية والسياسية الدولية والوطنية التي تسعى إلى إصلاح الأضرار وتعويض الخسائر التي تتعرض لها الدول والمجتمعات نتيجة التغيرات المناخية وكذلك ضمان التحول العادل نحو الطاقة البديلة.

الفرع الثاني: أبعاد العدالة البيئية المناخية وعناصرها

يمكن النظر إلى العدالة البيئية المناخية من زوايا مختلفة انطلاقاً من مفهوم العدالة التوزيعية والعدالة الاجرائية إذ إن العدالة التوزيعية تتعلق بالتخصيص العادل اجتماعياً للموارد الطبيعية، والوصول إلى فوائد الطبيعة، والتوزيع العادل للفوائد والتكاليف المرتبطة بحماية البيئة وإدارتها، فقد نوقشت العدالة التوزيعية لفترة طويلة في الفلسفة والعلوم الاجتماعية، وتُستخدم أيضاً في المناقشة الشعبية وصنع القرار العام، أو النشاط حول العدالة المتصورة لكيفية تقاسم المكافآت والتكاليف أو توزيعها عبر المجتمع. وكانت واحدة من المفاهيم المركزية التي ساعدت في دعم الاستدامة[1]، بمعنى أن العدالة البيئية التوزيعية تتعلق بتحقيق أعلى قدر من العدالة في توزيع للثروات البيئية فضلاً عن توزيع تحمل المسؤولية بصورة عادلة، فالعدالة هنا لا تتعلق بالامتيازات فقط، بل بالواجبات أيضاً.

ولا يمكن ضمان تحقق العدالة البيئية التوزيعية من دون وجود العدالة الاجرائية وهي في هذا السياق تعني الإجراءات والعمليات المتعلقة بكيفية المشاركة والتأثير في صنع القرارات المتعلقة بالعدالة البيئية[2]، فالعدالة البيئية الإجرائية موضوعها الإجراءات القانونية على وفق

1. Dylan McGarry, Kira Erwin & Elisa Morgera, "What is Environmental Justice: Understandings from the Global South", Info- sheet No. 3, One Ocean Hub, 25/10/2023, p.4. https://oneoceanhub.org/wp-content/uploads/2023/10/Information-sheet_3_environmental_justice_25.10.23.pdf
2. Environmental justice context, Op. Cit. p.8.

الأصول أو بشكل أعم، أما الحوكمة فهي القدرة على الوصول إلى المعلومات حول البيئة، وكذلك توفير الفرص للمشاركة في صنع السياسات والقرارات الإدارية، وكذلك الوصول إلى المحاكم من أجل تسهيل إصدار أحكام قضائية عادلة خاصة بهذه المواضيع[1].

فالعدالة الإجرائية هي مجموع والوسائل والطرق الواجب اتباعها لتحقيق العدالة البيئية التوزيعية ولابد من أن تكون هذه الطرق بعيدة عن التعقيد؛ لتكون أكثر فاعلية في إنجاز الأهداف المرجوة من العدالة البيئية.

إنّ العدالة التوزيعية مرتبطة إلى حد كبير بالرؤية السياسية والاقتصادية من حيث الطرح الإشتراكي أو الليبرالي، ولكن النظرة السائدة اليوم هي الرؤية الليبرالية، وبالتالي سيكون فهم العدالة التوزيعية من هذا المنظار، ففكرة العدالة بشكل عام ليست متجردة من تأثيرات الايدولوجية، وهذا ينعكس بطبيعة الحال على ما يحققه الجانب الإجرائي، فمهما كانت الإجراءات المتعلقة بالعدالة البيئية متاحة فستبقى محدودة بفكرة **مديات** العدالة التي يتبناها النظام السياسي، قد يكون من الصعوبة استخدام العدالة التوزيعية على مستوى العدالة البيئية المناخية أي على المستوى الدولي لأسباب تتعلق بالتنافس الاقتصادي والسياسي بين الدول، واختلاف الايدولوجيات والتوجهات، لكن يمكن أن تستخدم العدالة الإجرائية على المستوى الدولي من حيث تسهيل إجراءات تحقيق العدالة البيئة المناخية من خلال وضع آليات دقيقة تمتاز بالسرعة والفاعلية في تحقيق الاهداف.

ومع ذلك فإن هناك من يدافع عن إمكانية تطبيق العدالة التوزيعية في الجانب الدولي للتعامل مع عدم المساواة في الدخول حول العالم من خلال نظام للتعاون يكون به على الأثرياء واجبات تفرضها العدالة تجاه الفقراء أو الاقل دخلاً، فعلى الدول المتقدمة واجبات تجاه الدول الفقيرة، ومناصري العدالة التوزيعية على المستوى الدولي يستدعون مبدأ القدرة على الدفع

[1] بنجامين بونتين؛ فيتو دولوشيا؛ جيسوس جاميرو روس، "الظلم البيئي في الارض الفلسطينية المحتلة"، القضايا والافاق، مؤسسة الحق، رام الله، 2015/8/4، ص6.
https://www.alhaq.org/ar/advocacy/2413.html

المرتبطة بالوضع الاقتصادي لكل دولة فتتحمل المسؤولية تجاه العدالة البيئية المناخية تبعاً لقدرتها الاقتصادية[1]، فيمكن القول إنّ هناك تطبيقاً للعدالة التوزيعية بصورة جزئية في مجال العدالة البيئية المناخية.

ويمكن القول كذلك إنّ العدالة البيئية المناخية فيها ارتباط قوي بالعدالة التصحيحية، أي إصلاح الضرر الذي يحصل من شخص على آخر أو من دولة على دولة أخرى، فالدول الثرية المتقدمة كالولايات المتحدة تسببت بالضر الأكبر الذي تسبب بالتغير المناخي وتأثيره المدمر على البيئة فبالتالي هذه الدول مسؤولة عن تعويض وإصلاح هذا الضرر[2].

وبناء على ما سبق يمكن أن نخلص إلى أن العدالة البيئية المناخية تتكون من العناصر الآتية:

1. معالجة الأضرار التي تصيب الأفراد والمجتمعات والدول نتيجة التغيرات التي تصيب البيئة بسبب التغير المناخي.
2. المشاركة في صنع القرارات المتعلقة بالعدالة البيئية المناخية سواء على الصعيد الداخلي أو الدولي.
3. تحميل المسؤولية للدول والجهات غير الدولية التي تسببت بالأضرار المناخية والبيئية.
4. التسليم بالمسؤولية المشتركة لكل الدول عن التغير المناخي والأضرار التي تصيب البيئة مع الأخذ بالاعتبار عدم المساواة في حجم هذه المسؤولية من حيث الواجبات الملقاة على الدول الأكثر إضراراً بالمناخ والبيئة تكون أكثر من واجبات الدول الأقل إضراراً.

---

[1]. Idil Boran, On inquiry into climate justice, in: Routledge Handbook of Climate Justice, Op. cit., p.30. https://www.taylorfrancis.com/chapters/edit/10.4324/9781315537689-3/inquiry-climate-justice-idil-boran

[2]. Eric A. Posner, David Weisbach, Climate Change Justice, Princeton University Press, 2010, p.100. https://press.princeton.edu/books/hardcover/9780691137759/climate-change-justice?srsltid=AfmBOopkXmU5PLzF38LXcEHAWoSjyWe6IB5Am1HokwTZwh5TtPMg-GRF

5. ضمان التحول العادل إلى الطاقة البديلة بصورة لا تسبب أضراراً فادحة باقتصاديات الدول النامية. وإن جعل التحول العادل نحو الطاقة البديلة كجزء من العدالة البيئية المناخية ينطلق من حاجة الدول وخصوصاً حاجة الدول النامية إلى الواردات المتحققة من الوقود الأحفوري في تحقيق التنمية؛ فالتخلي السريع وغير المحسوب عن هذه الواردات يسبب أزمات خطيرة لاقتصادات هذه الدول.

فالعدالة البيئية والمناخية هي رؤية متكاملة ومترابطة من العناصر والأبعاد فمن الصعب أن تتجسد على أرض الواقع من دون كفالة تضمن تحققها بهذه الأبعاد والعناصر والجوانب كافة.

المطلب الثاني

تطور الاهتمام الوطني والدولي بالعدالة البيئية والمناخية

يعد الاهتمام بالعدالة البيئية والمناخية نتيجة طبيعية لتزايد الاهتمام بحماية البيئة ومواجهة التغيرات المناخية وما يترتب عليها من آثار خطيرة تمس حياة الأفراد والمجتمعات والدول بشكل عام، ولكي يتم بيان تطور الاهتمام بهذا الموضوع سيتم تخصيص فرعين الأول سيكون عن تطور الاهتمام على الصعيد الوطني والثاني عن تطور الاهتمام على الصعيد الدولي.

الفرع الأول: تطور الاهتمام بالعدالة البيئية على الصعيد الوطني

إنّ تقدم الصناعة وتوسعها الذي قاد إلى تزايد استخدام الوقود الأحفوري من نفط وفحم، وكذلك استخدام الطاقة النووية وما يترتب عليها من نفايات خطيرة ولدت عدداً من المشاكل من ضمنها التخلص من هذه المخلفات التي تدمر البيئة التي قد تحتويها، وتترك آثاراً طويلة المدى، وكان هذا الفعل أحد محركات ظهور مصطلح العدالة البيئية، وسنحاول أن نستعرض تطور الاهتمام بالعدالة البيئية على المستوى الوطني من خلال التطرق لبعض تجارب الدول بشكل عام.

بدأ الاهتمام بموضوعات العدالة البيئية على المستوى الداخلي في الولايات المتحدة الامريكية إذ تطورت حركة العدالة البيئية بالتوازي مع الحركة البيئية التقليدية واستجابة لها

للتركيز على التوزيع غير المتكافئ للأضرار البيئية بين مختلف الناس والمجتمعات. وعلى الرغم من نجاحات السياسة التي حققتها الحركة البيئية التقليدية في الولايات المتحدة، بما في ذلك قانون الهواء النظيف (1963)، وقانون المياه النظيفة (1972)، وبرامج الحفاظ على البيئة مثل إنشاء المتنزهات الوطنية، وإنشاء وكالة حماية البيئة (1970)، فقد أصبح من الواضح بشكل متزايد أن بعض الناس والمجتمعات محمية بشكل أفضل من خلال اللوائح البيئية أكثر من غيرهم. وقد أثار البحث الذي يكشف عن بياض المجتمع البيئي مخاوف من عدم إعطاء الأولوية للعدالة الاجتماعية والعدالة العرقية في التيار البيئي السائد[1].

فقد نشأت الاحتجاجات ضد الإلقاء غير القانوني للنفايات السامة في مقاطعة وارين ذات الأغلبية الأفريقية الأمريكية، ومنخفضة الدخل في ولاية كارولينا الشمالية، وقد ساعدت الحركات الشعبية في جميع أنحاء الولايات المتحدة على وضع وكالة حماية البيئة الأمريكية (EPA)للعدالة البيئية على أجندة سياساتها. تبع ذلك الأمر التنفيذي 128982 في عام 1994، والذي يتطلب مراعاة العدالة البيئية عبر الحكومة الفيدرالية لأول مرة[2]، إذ يتعين على الوكالات الفيدرالية "جعل تحقيق العدالة البيئية جزءًا من مهمتها"، وقد أحرزت الجهود الفيدرالية اللاحقة التي قادتها إدارة أوباما تقدماً كبيراً في هذا المجال، وفي سنة 2016، أصدرت وكالة حماية البيئة أجندة عمل العدالة البيئية 2020 للسنوات 2016–2020. وتطورت حركة العدالة البيئية لتشمل حركة العدالة المناخية وتتعاون معها غالباً تحت مظلة مفهوم "الانتقال العادل" بعيداً عن اقتصاد الوقود الأحفوري نحو اقتصاد أكثر عدالة وإنصافًا واستدامة[3].

---

1. Alaina Kinol, Yutong Si, Marisa Sotolongo, Ken Kimmell, “User’s Guide to Environmental Justice: Theory, Policy, & Practice”, *School of Public Policy and Urban Affairs*, Northeastern University, April 2021, p.3. https://cssh.northeastern.edu/policyschool/wp-content/uploads/sites/2/2021/07/Users-Guide-to-Environmental-Justice-6.22.21-clean.pdf
2. Environmental justice context, Op. cit., p15.
3. Kinol, Op. cit., p3.

وفي أوروبا فقد تم الاهتمام بصورة تدريجية بموضوع العدالة الاجتماعية من دول عديدة والأمر نفسه في كل من أمريكا الجنوبية وافريقيا وآسيا؛ إذ ازداد الاهتمام الداخلي بإيجاد معالجات لهذه الموضوع وبصورة مختلفة قد تكون تشريعية أو تنفيذية.[1]

ويمكن القول إنّ التوجه نحو تحقيق العدالة البيئية هو أحد نتائج التحول الذي حدث بعد الحرب العالمية الثانية نحو تحقيق العدالة الاجتماعية والاهتمام بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من حق الصحة أو التعليم أو الضمان الاجتماعي الخ، وتوسيع دور الدولة والخروج عن الموقف الكلاسيكي للدولة من عدم التدخل في الاقتصاد[2]، فهذه الأفكار مثلت أساساً منطقياً وعملياً نحو بناء عدالة اجتماعية تتضمن بطبيعة الحال العدالة البيئية، فلا يمكن الحديث عن تفعيل الحق في الصحة أو الحق في بيئة نظيفة من دون ضمان العدالة البيئية فهي شرط أساسي لتفعيل هذه الحقوق.

إنّ تعامل الدول على المستوى الداخلي مع موضوعات العدالة البيئية قد يكون بمقاربة مباشرة، إذ تم التعامل بشكل صريح مع العدالة البيئية سواء من حيث القوانين التي تضمنت هذا الموضوع أو من حيث السياسات المتبعة وعلى سبيل المثال الولايات المتحدة الامريكية وكولومبيا وكندا وتشيلي والمكسيك... وهناك دول تعاملت بشكل غير مباشر من حيث عدم النص بصورة صريحة على العدالة البيئية في القوانين ولكن راعت هذا الموضوع من خلال القوانين المتعلقة بالمساواة والبيئة وحماية الفئات الأضعف، كما هو الحال في فرنسا والمملكة المتحدة واليابان والسويد واسبانيا[3]، أما بالنسبة للعراق فلم يتضمن الدستور العراقي أو القوانين ذات الصلة[4] إشارة صريحة إلى العدالة البيئية، وهذا لا يعني عدم الأخذ بها، فهي مرتبطة

[1]. Environmental justice context, Op. cit., p.16-17.

[2] . ينظر: احمد عبد الرسول جعفر، مفهوم المواطنة وأثره في الحقوق والحريات، رسالة دبلوم عالي، كلية الحقوق، جامعة الموصل، 2016، ص49–50؛ لقمان عثمان احمد، احمد عبد الرسول جعفر، فكرة العقد الاجتماعي عند جون رولز، مجلة الحقوق، الجامعة المستنصرية، العدد44، 2023، ص278.

[3]. Environmental justice context, Op. cit., p.54-56.

[4]. نصت المادة (33) اولا من دستور العراق لسنة 2005 (كل فرد حق العيش في ظروف بيئية سليمة)، ولم يتضمن قانون حماية وتحسين البيئة رقم (27) لسنة 2009 اية اشارة للعدالة البيئية, ولكن في قانون

بالحق في المساواة وضمان الحق في بيئة سليمة إذ إنّ تحقق العدالة البيئية من مستلزمات ضمان المساواة والعيش في بيئة سليمة.

الفرع الثاني: تطور الاهتمام الدولي بالعدالة البيئية والمناخية

إنّ اهتمام المجتمع الدولي سواء من قبل الدول أم المنظمات الدولية بما يتعلق بالعدالة البيئية والمناخية هو جزء ونتيجة من الاهتمام الكبير بالبيئة، والتغير المناخي الذي بات يشكل أحد أهم الأولويات التي يجب التعامل معها بسرعة وفاعلية، ونتج عن اهتمام المجتمع الدولي بقضايا البيئة إقامة العديد من المؤتمرات التي أقرت إعلانات مهمة عن البيئة، وكذلك إصدار العديد من القرارات، وبالتحديد من منظمة الأمم المتحدة عن هذه المواضيع، تضمن بعضها إشارة إلى مواضيع العدالة البيئية؛ ففي مؤتمر البيئة والتنمية الذي انعقد سنة 1992 في ريو تضمن الاعلان الصادر عن المؤتمر عدداً من المبادئ التي تصب في تحقيق جوانب من العدالة البيئية كموضوع المشاركة في القرار السياسي والحصول على المعلومات[1] وكذلك تعويض المناطق المتضررة[2].

الموازنة العامة اشارة غير مباشرة إلى العدالة البيئية من حيث نص على استقطاع مبلغ بسيط من كل برميل نفط منتج او مكرر لصالح المحافظة التي يتم فيها الانتاج او التكرير كتعويض عن ما يسببه الانتاج او التكرير من اضرار لبيئة المحافظة, إذا تم النص على ذلك اول مرة في المادة (43) اولاً من قانون الموازنة العامة لسنة 2010 وتكررت في موازنات عامة لسنوات أخرى بعد ذلك.

[1] . نص المبدأ (10) من اعلان ريو لسنة 1992 (علاج قضايا البيئة على أفضل وجه بمشاركة جميع المواطنين المعنيين، على المستوى المناسب، وتوفر لكل فرد فرصة مناسبة، على الصعيد الوطني، للوصول إلى ما في حوزة السلطات العامة من معلومات متعلقة بالبيئة، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالمواد والأنشطة الخطرة في المجتمع، كما تتاح لكل فرد فرصة المشاركة في عمليات صنع القرار، وتقوم الدول بتيسير وتشجيع توعية الجمهور ومشاركته عن طريق إتاحة المعلومات على نطاق واسع، وتكفل فرص الوصول، بفعالية، إلى الإجراءات القضائية والإدارية، بما في ذلك التعويض وسبل الانتصاف).

[2] . نص المبدأ (13) من اعلان ريو(تضع الدول قانوناً وطنيا بشأن المسؤولية والتعويض فيما يتعلق بضحايا التلوث من الأضرار البيئية، وتتعاون الدول أيضا، على وجه السرعة وبمزيد من التصميم، في زيادة تطوير القانون الدولي بشأن المسؤولية والتعويض عن الآثار السلبية للأضرار البيئية التي تلحق بمناطق خارج ولايتها من جراء أنشطة تدخل في نطاق ولايتها أو سيطرتها).

وتضمنت اتفاقية الامم المتحدة الإطارية للمناخ لسنة 1992 عدداً من النصوص التي تتعامل مع العدالة البيئية إذ تضمن المبدأ الأول نصاً شديد الأهمية يتعلق بحق الإنصاف في القضايا البيئية (تحمي الأطراف النظام المناخي لمنفعة أجيال البشرية الحاضرة والمقبلة، على أساس الإنصاف، وعلى وفق مسؤولياتها المشتركة، وإن كانت متباينة، وقدرات كل منها. وبناءً على ذلك ينبغي أن تأخذ البلدان المتقدمة النمو في الأطراف مكان الصدارة في مكافحة تغير المناخ والآثار الضارة المترتبة عليه)[1]، وهذا النص يوضح الاختلاف في تحمل المسؤولية بين الدول تبعاً لما تتركه الدول المتقدمة من أضرار أكثر جسامة على المناخ،

ونصت الاتفاقية كذلك على مراعاة الاحتياجات والظروف الخاصة للبلدان النامية وخصوصاً الاكثر تضرراً من التغير المناخي[2]، وهذه إشارة واضحة لفكرة العدالة البيئية المناخية وإن لم ينص عليها بصورة صريحة في الاتفاقية.

وكذلك في البروتوكول الملحق بالاتفاقية المعروف ببروتوكول (كيوتو) الذي لم يتضمن مصطلح العدالة البيئية أو المناخية لكنه تضمن الإشارة إلى عدد من الاحكام المتعلقة بهذا الموضوع، إذ أكد على مسؤولية كل دولة عن الانبعاثات الغازية[3]، وكذلك إقراره للمسؤولية المشتركة ولكن مع الاخذ بنظر الاعتبار تبيان هذه المسؤوليات تبعاً للأولويات والأهداف والظروف التنموية[4] فضلاً عن تضمين البروتوكول تعزيز التعاون فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا

---

[1] . الفقرة (1) من المادة (3) من اتفاقية الامم المتحدة الاطارية للمناخ لسنة 1992.

[2] . إذ نصت الفقرة (2) من المادة (3) من ذات الاتفاقية على (يولى الاعتبار التام للاحتياجات المحددة والظروف الخاصة للبلدان النامية الأطراف، ولا سيما تلك المعرّضة بشكل خاص للتأثر بالنتائج الضارة الناجمة عن تغير المناخ، وللأطراف ولا سيما البلدان النامية، التي سيتعين عليها أن تتحمل عبئاً غير متناسب أو غير عادي بمقتضى الاتفاقية).

[3] . ينظر الفقرة (5) من المادة (4) من بروتوكول كيوتو لسنة 1997.

[4] . ينظر: المادة (10) من البروتوكول.

والخبرات العملية إلى البلدان النامية وتقديم الموارد المالية لتغطية تكاليف البلدان النامية من أجل تنفيذ التزاماتها بموجب هذا الاتفاقية[1].

ثم جاءت اتفاقية باريس للمناخ لسنة 2015 لتكمل الاتفاقيات السابقة، إذ كررت ما ذكرته المعاهدات السابقة بشيء من التفصيل من حيث ضرورة مراعاة حاجات البلدان النامية وتقديم الدعم لهم، وكذلك التأكيد على المسؤولية المشتركة المتباينة[2]، ونصت كذلك على مصطلح العدالة المناخية في الديباجة. وفضلاً عن كل ذلك عقدت العديد من المؤتمرات من قبل الدول الأطراف في الاتفاقية الإطارية، وتناول العديد من هذه المؤتمرات جوانب تتعلق بالعدالة البيئية[3]، منها ما يتعلق بإقرار الدول الأعضاء في الاتفاقية آلية (وارسو) التي تتعلق بالخسائر المرتبطة بالأضرار البيئية كوسيلة للتصدي للتأثيرات السلبية الناتجة عن ذلك[4] وعززتها بشبكة سانتياغو لتجنب الخسائر والأضرار المرتبطة بالتغير المناخي.[5]

وهناك اهتمام مؤسسي من قبل منظمة الأمم المتحدة، إذ اهتمت عدد من البرامج والاجهزة بهذا الموضوع، كبرنامج الامم المتحدة للتنمية، وبرنامج الامم المتحدة للبيئة[6] فضلاً عن

---

[1] . ينظر المادة (11) من البروتوكول.

[2] . ينظر: المواد: (3, 4) من اتفاقية باريس للتغير المناخي لسنة 2015.

[3]. حيث انعقد (29) مؤتمر حتى الان، ينظر:
United Nations Climate Change, Conference of the Parties (COP): https://unfccc.int/process/bodies/supreme-bodies/conference-of-the-parties-cop?fbclid=IwY2xjawGd7HhleHRuA2FlbQIxMAABHRANP39P5Oe-NsS6uGW8YQimMp9abKHG94N79Gw30kv1mLQiobln1aDftQ_aem_3Nq6VA8R-EO-LDoxfTPWbw

[4] . آلية وراسو الدولية المعنية بالخسائر والاضرار المرتبطة بتأثيرات تغير المناخ، مؤتمر الدول الاطراف للاتفاقية الاطارية بشأن التغير المناخي، الدورة (19) 2013.

[5] . ينظر: تقرير مؤتمر الدول الاطراف في الاتفاقية الاطارية بشأن تغير المناخ، الدورة (28) المنعقدة في الامارات العربية المتحدة، 2023، ص22.

[6]. The United Nations Environment Programme :

الاهتمام الكبير للعمل المناخي من قبل المنظمة بأغلب أجهزتها[1]، فقد ناقشت هذه البرامج العديد من جوانب المتعلقة بالعدالة البيئية والمناخية وحثت الدول على الإسهام في تحقيقها على أرض الواقع. وهناك اهتمام من المنظمات الدولية غير الحكومية أيضاً؛ إذ تم تشكيل حركة تضم تجمعاً كبيراً من منظمات حقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق الانسان تحت مسمى الحملة العالمية للمطالبة بالعدالة المناخية[2]. ولابد من الإشارة إلى أنّ الاهتمام لم يقتصر على الجانب القانوني على المستوى الدولي فقط، بل كان على مستوى العلاقات الدولية وبالتحديد نظريات العلاقات الدولية، فظهرت النظرية الخضراء وهي إحدى نظريات العلاقات الدولية الحديثة التي تضع في أعلى أولوياتها قضايا العدالة البيئية.[3]

يظهر من كل ما سبق أنّ هناك اهتماماً متزايداً من قبل المجتمع الدولي، وهذا يعكس خطورة هذا الموضوع الذي يمثل قضية مفصلية في الحفاظ على التعاون الدولي، والتماسك المطلوب في العمل المناخي والبيئي من أجل تحقيق الأهداف التي تتمثل في تقليل الانبعاثات والتلوث.

---

https://www.unep.org/who-we-are/about-us?fbclid=IwY2xjawGd8CRleHRuA2FlbQIxMAABHb9ICnvPnUTZ3IvTp8v-Hj_fMKBMbPK10LdPj7vdQ1rXQXZx0RVgYSrEMg_aem_1cOKcMk8ccNg4p55G4bffQ

[1] . ينظر: العمل المناخي، موقع الامم المتحدة على الانترنت:
https://www.un.org/ar/climatechange

[2] . تأسست هذه الحركة في بانكوك في سنة 2012، ينظر:
Global Campaign to Demand Climate Justice:
https://demandclimatejustice.org/about/?fbclid=IwY2xjawGd_HVleHRuA2FlbQIxMAABHXdC2oxlrC_iz7iG-Oeb4BIEI5wVhO27o8-ygx_UXHU_bK9wVVqJMgCyig_aem_uCTzyY_L5LBEndyN1QECUw

[3] . ينظر حول النظرية الخضراء: روبين إكيرسلي، النظرية الخضراء، في: تيم دان؛ ميليا كوركي؛ ستيف سميث، نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع، ترجمة: ديما خضرا، د1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة 2016، ص615.

المبحث الثاني

المصدر القانوني للعدالة البيئية المناخية وآليات تحقيقها

قد يطرح تساؤل مهم عن مدى الزامية تحقيق العدالة البيئية المناخية، وهذا مرتبط بمعرفة إجابة السؤال: هل هناك مصدر قانوني دولي تستند إليه العدالة المناخية؟ وكذلك عن وجود آليات من الممكن أن توظف لتحقيق العدالة البيئية المناخية سواء بصورة مباشرة أم غير مباشرة، ومدى فاعلية هذه الآليات، كل ذلك ستتم الإجابة عنه من خلال بحث مركز في هذه التساؤلات، وبتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين سيخصص الأول منهما للمصدر القانوني للعدالة البيئية المناخية، أما الثاني فسيكرس لآليات اعمال العدالة المناخية.

المطلب الاول

المصدر القانوني للعدالة البيئية المناخية

ان البحث في المصدر القانوني للعدالة البيئية المناخية أمر دقيق للغاية وفيه صعوبة؛ لأنه يتطلب تتبع مصادر غير مباشرة لعدم وجود نصوص صريحة تتعلق بها، وإنما هناك نصوص عامة تشير إلى ضرورة تحمل المسؤولية من قبل الدول في مواجهة التغير المناخي ومساعدة الدول الأكثر تضرراً من ذلك، وهناك أيضاً في القانون المرن[1] بعض الإشارات إلى فكرة العدالة المناخية، ويمكن أيضاً إيجاد أساس غير مباشر في فكرة المسؤولية الدولية، وعليه سيتم التركيز على الجانب التعاهدي وتوظيف المسؤولية الدولية في هذا السياق، وسنقسم هذا المطلب إلى فرعين الأول سيخصص للمصدر التعاهدي، والثاني للمسؤولية الدولية.

الفرع الأول: المصدر التعاهدي

لم يتم النص بصورة صريحة على مصطلح العدالة البيئية المناخية في نصوص مواد الاتفاقيات الدولية لكن ورد في ديباجة اتفاقية باريس للمناخ (إذ تشير إلى أهمية مفهوم

[1] . على سبيل المثال اعلان ريو لسنة 1992, إذ تمت الاشارة إلى بعض تفاصيله المتعلقة بالعدالة البيئية المناخية في موضع سابق من البحث.

العدالة المناخية لدى البعض وذلك عند اتخاذ إجراءات التصدي للتغير المناخي)[1]، وواضح أن ذكر مصطلح العدالة المناخية جاء على استحياء بدليل ربطه بعبارة (لدى البعض)، أي أنّ هناك عدم اتفاق على هذا المصطح، وكذلك وضع المصطلح في الديباجة وليس ضمن نصوص مواد الاتفاقية، ومع ذلك هناك إشارات إلى العدالة البيئية المناخية بصورة غير مباشرة إذ تضمنت الاتفاقية الاطارية من أجل المناخ، وبروتوكول كيوتو، واتفاقية باريس نصوصاً تضع التزامات على عاتق جميع الدول الأطراف لتحقيق العدالة في التعامل مع أزمة التغير المناخي والبيئي، ويتركز الأساس في هذه الالتزامات في مبدأ رئيس هو مسؤوليات مشتركة ولكن متفاوتة[2].

ان هذا المبدأ يجد أساسه المنطقي في فكرة أن الدول المتقدمة أسهمت بنسبة أكبر من باقي الدول في التغير المناخي والاضرار بالبيئة الطبيعية، وبالتالي تقع عليها مسؤولية إصلاح هذه الأضرار وتعويض الدول الأكثر تضرراً، أي إن المبدأ يستند إلى عدم وجود مساواة بين الدول في تحمل المسؤولية وهذا مرتبط بنسبة إسهام كل بلد بالتغير المناخي.[3]

إنّ مفهوم المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة له آثار معيارية واضحة، أي إنه يتضمن التزامات، وربما واجبات، من جانب الدول المتقدمة تجاه الدول النامية، ومع ذلك فمن غير المرجح أن يكون المفهوم مؤهلاً كقاعدة ملزمة بشكل محدد، لكنه مؤهل لأن يكون مبدأ، ومع ذلك فمن الصعب تحديد ما إذا كان يتمتع بوضع ملزم قانوناً كمبدأ؛ لأنه ليس عنصراً صريحاً في نصوص معظم الاتفاقات البيئية، حتى لو كانت هذه الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف توفر وسائل لتنفيذ المبدأ، وفي إطار هذه الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف، تكون الأطراف

[1] . ينظر: ديباجة اتفاقية باريس للمناخ لسنة 2015.

[2] . ينظر: المادة (3 و4) من اتفاقية الامم المتحدة الاطارية بشأن المناخ لسنة 1992؛ المادة (10) من بروتوكول كيوتو الملحق بالاتفاقية الاطارية لسنة 1997, ونصت عليه كذلك اتفاقية باريس لسنة 2015, في الديباجة وكذلك في المادة (2) والمادة (4).

[3].Yuli Chen, Reconciling common but differentiated responsibilities principle and no more favourable treatment principle in regulating greenhouse gas emissions from international shipping, Marine Policy, 123, 2021, p2.

ملزمة قانوناً بالمعايير أو القواعد أو المبادئ التي صيغت لتنفيذ مفهوم المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، ومن حيث القانون الدولي العام فإن مفهوم المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة من المرجح أن يكون مؤهلاً كمبدأ من مبادئ السياسة البيئية الدولية، أو القانون المرن الذي كان له تأثير عميق في القانون البيئي الدولي، سواء من حيث جوهره أم على بنيته المؤسسية، وتعد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية باريس هما الاستثناءان لما سبق؛ لأنّهما قد تضمنتا هذا المبدأ، وفي إطار نظام تغير المناخ وبالتالي يعد مفهوم (المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة) مبدأً ملزماً قانوناً في نهاية الامر.[1]

يتضمن هذا المبدأ عنصرين، الأول المسؤوليات المشتركة، إذ إنّ هناك مسؤولية عامة مشتركة لحماية البيئة على المستوى الوطني والاقليمي والعالمي، وهذا العنصر يشدد على حماية الموارد البيئية بشكل جماعي، أي أن يكون هناك واجبات مشتركة بين دولتين أو أكثر، وهذا العنصر يعطي واجبات متعددة كالحماية والحفاظ وإزالة الأضرار وإعادة البيئة إلى حالتها الطبيعية، أما العنصر الثاني فهو مسؤوليات مختلفة يهدف إلى تعزيز المساواة الجوهرية بين الدول المتقدمة والدول النامية في النظام البيئي إذ تقام مسؤولية على أساس عدد من العوامل منها مقدار إسهام الدول بالإضرار بالبيئة، وحاجة الدول النامية[2].

ولابد من أن نشير إلى الالتزامات العامة التي تنبثق عن هذا المبدأ، وعلى وفق ما نصت عليه الاتفاقيات الدولية التي تتعلق بالتعاون وتطوير ونقل التكنولوجيا، والتعاون على الاعداد

[1]. Ellen Hey, Sophia Paulini, Common but Differentiated Responsibilities, oxford public international law: https://opil.ouplaw.com/display/10.1093/law:epil/9780199231690/law-9780199231690-e1568?fbclid=IwY2xjawGv4fxleHRuA2FlbQIxMAABHevzRHMw-ZZ6nCS_180Qnp1g_IE62GRNiCKgModwXj85sdJla6oQCjgtiQ_aem_A5KkPnL1Y_4KOkEjYtZ0jw

[2]. Empire Hechime Nyekwere, Ngozi Chinwe Ole, UNDERSTANDING THE PRINCIPLE OF COMMON BUT DIFFERENTIATED RESPONSIBILITIES AND ITS MANIFESTATIONS IN MULTILATERAL ENVIRONMENTAL AGREEMENTS (MEAS), *UNIZIK Journal of Public and Private Law*, Vol. 11, 2021, pp. 268-269.

للتكيف مع آثار التغير المناخي، والتعاون في مجال التعليم والتدريب، وهناك أيضاً التزامات محددة بالدول المتقدمة فقط تتمثل بتوفير الموارد المالية للبلدان النامية، ونقل التكنولوجيا، وكررت اتفاقية باريس هذه الالتزامات أيضاً[1]. إنّ وجه الإشكال في هذه الالتزامات أنّها غير محددة بدقة، وتبقى خاضعة لاجتهادات الدول الأطراف وخاصة الدول المتقدمة، وبالتالي تصبح أقرب إلى التطوع والتبرع، وهذا يضعف السمة الإلزامية التفصيلية.

ومع ذلك يمكن أن نخلص إلى أنّ هذا المبدأ بشكل عام يتضمن الزاماً قانونياً، ويعزز ذلك فكرة المسؤولية الدولية المسلم بها، فضلاً عن القواعد العامة ومبادئ العدل والانصاف، وبالتالي هناك أساس قانوني غير مباشر للعدالة البيئية المناخية، ولكن هذا المبدأ يفتقر إلى التحديد الدقيق، وبالتالي لابد من آليات محكمة لتحقيق تطبيق هذا المبدأ وما يترتب عليه من نتائج كثيرة ستترك أثراً مهماً في التصدي لظاهرة التغير المناخي والضرر البيئي، وحماية حقوق الانسان.

الفرع الثاني: المسؤولية الدولية

يمكن أن نجد أساساً غير مباشر وغير تعاهدي لتحقيق العدالة البيئية المناخية انطلاقاً من فكرة المسؤولية الدولية التي تسعى لمعالجة الأضرار التي تترتب على انتهاك قاعدة دولية تسبب إضراراً بدولة أو مجموعة دول، والمسؤولية الدولية كما وردت في مشروع لجنة القانون الدولي المتعلقة بمسؤولية الدول عن الافعال غير المشروعة دولياً تشترط أن ترتكب الدولة فعلاً غير مشروع ويشكل خرقاً لالتزام دولي[2]، وقد تثار عدة إشكالات عن مدى إمكان أن تصبح المسؤولية الدولية وسيلة لتحقيق العدالة المناخية من حيث أنه لابد من أن يرتبط الموضوع بوجود خرق لالتزام دولي؛ فلم تلتزم كل الدول باتفاقيات المناخ، بل بعض الدول

[1] . ينظر: المادة (4/ الفقرة 3) من اتفاقية الامم المتحدة الاطارية للمناخ لسنة 1992؛ المواد (9، 10، 11، 12) من اتفاقية باريس للمناخ لسنة 2015.

[2] .ينظر: المادة (2) من مشروع لجنة القانون الدولي المتعلقة بمسؤولية الدول عن الافعال غير المشروعة دولياً, لسنة 2001.

تهدد بالإنسحاب، فضلاً عن ضبابية الالتزامات الواردة في هذه الاتفاقيات، وصعوبة تحديد مقدار الضرر سواء من حيث الدول المتسببه به أم من حيث الدولة التي تضررت، وكل ذلك قد ينعكس بصورة سلبية على إمكان تحقيق العدالة المناخية من خلال المسؤولية الدولية.

ومن الممكن أن نجد إجابات عن هذه الإشكالات، فبالنسبة للقضية الأولى المتعلقة بخرق التزام دولي يمكن أن ننظر للموضوع من زاوية المسؤولية الدولية الموضوعية أو ما تسمى أيضاً بنظرية المخاطر أو تحمل التبعة أو المسؤولية بلا خطأ، إذ إن التطور الصناعي والتكنولوجي والاستخدام الهائل للطاقة بمختلف أنواعها قد نتج عنه أضرار بلا خطأ، وهذا لا ينفي تحقق مسؤولية الدول عن هذه الأضرار ويذهب بعضهم إلى أن مجال هذه المسؤولية يتحدد بالقضايا البيئية وتلوث البحار والطاقة النووية والفضاء[1]، فالنشاطات التجارية والصناعية والتكنولوجية المشروعة التي تمارسها الدول قد تسبب أضراراً في دول أخرى ولا ينفع معها تطبيق فكرة المسؤولية الدولية التقليدية المرتبطة بالفعل غير المشروع إذ لا تكون عادلة في هذا المجال، وفي القضايا البيئية والمناخية ستسهم المسؤولية الموضوعية في ضمان جوانب من العدالة المناخية بصورة أكثر فاعلية من المسؤولية التقليدية.

وهناك شواهد من الاتفاقيات الدولية، ومن القضاء الدولي تؤيد هذا الاتجاه.[2] وكذلك يمكن الاستعانة بالمسؤولية المشتركة للدول؛ فالأضرار المناخية لا تقع من دولة واحدة، بل من دول

---

[1] . ينظر: غسان علي علي؛ ميلاد اديب عثمان، تطور نظرية المسؤولية الدولية، مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (44) العدد (4)، 2022، ص488.

[2] . إذ ذهبت اتفاقية فينا لسنة 1963 المتعلقة بالمسؤولية عن الاضرار النووية إلى أنّ القائم بالتشغيل يكون مسؤولاً مطلقاً عن اي ضرر ينتج عن المنشأة النووية, وكذلك اتفاقية المبادئ التي تحكم نشاط الدول في مجال استكشاف واستخدام الفضاء لسنة 1966 واتفاقية المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تسببها الاشياء المرسلة إلى الفضاء لسنة 1970, وعلى مستوى القضاء هناك قضية مصهر تريل إذ قضت محكمة التحكيم بالزام كندا بدفع تعويضات عن الأضرار التي سببها مصهر الزنك والرصاص الذي يقع في كندا قرب الحدود مع الولايات المتحدة الامريكية فقد اضرت انبعاثات المصهر بمحاصيل المزارعين الامريكيين. ينظر عن كل ذلك: احمد ابو الوفا، الوسيط في القانون الدولي العام، ط5، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010، ص864؛ غسان علي علي؛ ميلاد اديب عثمان، مصدر سابق، ص488.

كثيرة وبالدرجة الأساس الدول المتقدمة، وبالتالي يمكن أن تنهض مسؤوليتهم المشتركة بذلك، لكن الموضوع يبقى فيه إشكالية تحديد مقدار الضرر والمتسبب فيه، وهذا الأمر على الرغم من صعوبته فإنّ التقدم التكنولوجي يجعله ممكناً، وبشكل عام يمكن أن تسهم المسؤولية الدولية في تحقيق العدالة البيئية المناخية في ظل وجود ضعف تعاهدي في تحديد التزامات الدول، فضلاً عن إمكان انسحاب الدول من الاتفاقيات الدولية هرباً من تنفيذ التزامات بموجبها ترى فيها إضعافاً لاقتصادها، وأمريكا تحت إدارة ترامب مثال لذلك؛ إذا انسحبت من اتفاقية باريس.

ولابد من أن نشير إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة طلبت رأياً استشاريا من محكمة العدل الدولية عن عدد من النقاط المتعلقة بالتزامات الدول فيما يتعلق بالتغير المناخي[1] ولم يصدر عن المحكمة حتى كتابة هذا البحث أي رأي بهذا الشأن، ولكنه يشير إلى توجه دولي نحو تحميل المسؤولية الدولية للدول المتسببة بالتغير المناخي عن الأضرار التي تصيب الدول الأخرى.

المطلب الثاني

آليات إعمال العدالة البيئية المناخية

يتطلب تحقيق العدالة المناخية على أرض الواقع وجود آليات فعالة قادرة على تحويل التزامات الدول إلى واقع ملموس، وطرحت أكثر من آلية دولية في محاولة لتحقيق متطلبات

[1] . إذ تضمن قرار طلب الرأي الاستشاري تساؤلين: **الاول:** ما التزامات الدول بموجب القانون الدولي؟ والتي تكفل حماية النظام المناخي والجوانب البيئية الأخرى من الانبعاثات البشرية المنشئة للغازات الدفيئة لما فيه منفعة الدول والاجيال الحالية والمقبلة. **التساؤل الثاني:** ما الآثار القانونية المترتبة بموجب هذه الالتزامات على الدول؟ والتي تسبب سواء بفعل او بإغفال في الحاق ضرر جسيم بالنظام المناخي وبجوانب أخرى من البيئة. ينظر: قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/77/L.58 طلب فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن التزامات الدول فيما يتعلق بتغير المناخ.

العدالة البيئة المناخية، وهذه الآليات تتعلق بالتمويل المناخي بالدرجة الاساس،[1] وهناك أيضاً وسائل لتحقيق العدالة المناخية بصورة غير مباشرة مثل نقل التكنولوجيا، وتسعير الكاربون أو سوق الكاربون، وسيتم التركيز على التمويل المناخي؛ لأنه الوسيلة الأهم في تحقيق العدالة المناخية، وسنحاول في هذا المطلب بيان ذلك من خلال التركيز على الآليات التي جاءت بها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للمناخ، وبروتوكول كيوتو، وكذلك اتفاقية باريس للمناخ من خلال مؤتمرات الدول الأعضاء، ثم سنتكلم عن دور البنك الدولي للإنشاء والتعمير؛ لما له من إسهامات بارزة في هذا المجال.

الفرع الأول: الآليات ضمن الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة والمناخ

جاءت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للمناخ، وبروتكول كيوتو، واتفاقية باريس، وأيضاً من خلال مؤتمرات الدول الاطراف في الاتفاقية (cop) بعدد من الآليات التي تؤدي دوراً مهما في تحقيق أهداف هذه الاتفاقية في الحد من الانبعاثات وتحقيق التعاون الدولي في ذلك، وهذه الآليات تسهم بصورة مباشرة وغير مباشرة في تحقيق العدالة البيئية المناخية، وسنحاول أن نستعرض بصورة مركزة أهم هذه الآليات.

أولاً. صندوق البيئة العالمي Global Environment Facility(GEF): أُسِس هذا الصندوق في قمة الأرض في ريو سنة 1992 كجزء من الحراك البيئي في تلك الفترة للتعامل مع القضايا المهمة المتعلقة بالبيئة[2]، ويدعم هذا الصندوق تنفيذ عدد من الاتفاقيات البيئية

[1] . يعرف التمويل المناخي بأنه: لتمويل المحلي أو الوطني أو العابر للحدود الوطنية – المستمد من مصادر التمويل العامة والخاصة والبديلة – والذي يسعى إلى دعم إجراءات التخفيف والتكيف التي من شأنها معالجة تغير المناخ. ينظر:

Ackom, Emmanuel; Motty, M., Climate Finance: Unlocking Funds Toward Achievement of Climate Targets Under the Paris Agreement, Climate Action. Encyclopedia of the UN Sustainable Development Goals, 2019, p11.

[2]. Global Environment Facility,UN Environment Programme , https://www.unep.org/about-un-environment/funding-and-partnerships/global-environment-facility?fbclid=IwY2xjawGwdP1leHRuA2FlbQIxMAABHWnwJf7uH3daF0G

منها الاتفاقية الإطارية للمناخ، ويهدف هذا الصندوق إلى مساعدة الدول النامية والدول المتحولة اقتصادياً إلى تحقيق أهداف الاتفاقية الإطارية بشأن المناخ في تخفيف التغير المناخي وضمان التنمية الاقتصادية، إذ يقدم الصندوق المنح والاستثمارات لمواجهة القضايا البيئية لمختلف الدول[1]، ويضم الصندوق 186 دولة ويستند عمل الصندوق على التبرعات التي تقدمها الدول وهي غالباً ما تكون دولاً متقدمة[2]، وفي آخِر تقرير صادر عن الصندوق فقد أسهم في دعم استثمارات تقليل الانبعاثات الدفيئة ودعم التقنيات الحديثة في إنتاج الطاقة البديلة، وتخفيض انبعاثات الكربون في عدد من الدول...[3] وعلى الرغم من أهمية ما يقوم به هذا الصندوق وتقديمة مليارات الدولارات إلا أنّ فيه ضعفاً فيما يتعلق بالعدالة البيئية المناخية؛ إذ إنه يستند إلى تبرعات الدول أي إلى منح طوعية تعطيها الدول للصندوق من دون تحديد لنسب إسهامها في التغير المناخي، فالموضوع يتعلق بإرادة كل دولة دون وجود معيار دقيق للتحديد وبالتالي فهو لا يحقق فكرة المسؤولية.

ثانياً. صندوق التكيف (Adaptation Fund) (AF) : تم إنشاء هذا الصندوق بموجب بروتوكول كيوتو ويهدف الصندوق إلى زيادة القدرة على التكيف مع التغير المناخي من خلال دعم المشاريع والبرامج خصوصاً في الدول والمجتمعات الأكثر ضعفاً بسبب التغير المناخي، ويلعب دوراً في تنفيذ اتفاقية باريس للمناخ أيضاً[4]، وقد التزم الصندوق منذ سنة 2010 بتقديم أكثر من مليار دولار لدعم مشاريع التكيف في المجتمعات الأكثر تعرضاً للضرر البيئي في

qx4ufmsBVvRZGInf7XapSOuW7K9ZYBXV4EF6dkoS1pA_aem_ksS_UTDYzSTRbCvl2FqyWw

[1]. Accessing Climate Finance, Through UNFCCC Financial Mechanism, handbook, Green Climate Fund ,2023,p11.

[2].The Global Environment Facility, Donor Countries: https://www.thegef.org/projects-operations/donor-countries?fbclid=IwY2xjawGwgoJleHRuA2FlbQIxMAABHb2ZWsbXe5Zho1StXIpnUPFlwSH0adVODQnZS9XhvNRqj40mxSLLbAIoWg_aem_z4ElaDZAn2S1--vDZa3e4Q

[3]. The Gef Monitoring Report, The Global Environment Facility, 2023, p. 8,9.

[4]. Accessing Climate Finance, through unfccc Financial Mechanism, p. 20.

الدول النامية، ويستند تمويل الصندوق إلى الاسهامات الطوعية من الدول المتقدمة، إذ وصل عدد الدول المسهمة إلى 30 دولة[1].

وتتمحور المشاريع والبرامج التي يدعمها الصندوق حول الحفاظ على التربة، والنظام البيئي واستعادته، وحماية الموارد المائية وإعادة الغابات، وتنمية الزراعة من أجل تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المتضررة من التغير المناخي، وكذلك يهتم الصندوق في الدعم المؤسسي من حيث بناء قدرات المؤسسات المحلية وزيادة معرفتها بالتغير المناخي وتأثيراته[2].

ثالثاً. الصندوق الأخضر للمناخ (Green Climate Fund) : أُسِس هذا الصندوق في سنة 2010، ضمن الآليات التي تسعى لتنفيذ الاتفاقية الإطارية للمناخ[3]، وهو يعمل أيضاً كآلية لتنفيذ اتفاقية باريس للمناخ، ويعد آلية رئيسة في دعم تدفق التمويل المناخي[4] ، ويهدف الصندوق إلى مساعدة الدول النامية في التحول إلى التقليل من الانبعاثات والتكيف مع التغير المناخي[5]، ويدعم الصندوق العدالة المناخية جزئياً من خلال التكلفة المنخفضة لتمويل التكيف، وذلك بتوفير المنح أو ما يعادلها، وعلاوة على ذلك يجب أن يذهب نصف موارد التكيف إلى البلدان الأكثر تعرضاً لتغير المناخ، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأقل البلدان نمواً والدول الأفريقية[6]، ويستند تمويل الصندوق إلى اسهامات الدول، إذ وصل

---

1. Adaptation Fund, Contributors: https://www.adaptation-fund.org/about/resource-mobilization/contributors/?fbclid=IwY2xjawG1pOFleHRuA2FlbQIxMAABHe8t-sDnp6MaKBDB7B5DuG07_SRUmhq9UcQSH8H_U5ZatRNncSlw-8yssg_aem_wVJ2BQZK2Ly1YVnw-1z4Lg

2. United Nations, Framework Convention On Climate Change, Report of the Adaptation Fund Board, 2023, P.19.

3. The Green Climate Fund, Green Climate Fund, 2017, p5.

4. Neil Bird, Charlene Watson, Liane Schalatek, The Global Climate Finance Architecture, Heinrich Böll Stiftung, 2017,p2.

5. Liane Schalatek, THE GREEN CLIMATE FUND, Heinrich Böll Stiftung Washington, DC, 2024, p1.

6. التمويل والعدالة، العمل المناخي، الامم المتحدة:

عدد الدول التي تشارك في تمويل الصندوق إلى 31 دولة[1]، وتعهد الصندوق بتقديم أكثر من 12 مليار دولار منذ سنة 2023 لتمويل 243 مشروع في 129 دولة نامية، ووضع الصندوق استراتيجية لسنوات من 2024–2027 لتحقيق أهداف الاتفاقية الإطارية للمناخ، وبالتركيز على تحقيق التنمية المستدامة وكذلك حماية الفئات والمجتمعات الأضعف في مواجهة التغير المناخي ودعم القطاع الخاص واشراكه في مواجهة التغير المناخي في الدول النامية...[2]

رابعاً. صندوق الخسائر والأضرار: تم إنشاء هذا الصندوق في سنة 2022 خلال مؤتمر الدول الأعضاء في الاتفاقية الإطارية للمناخ، والدول الأعضاء في اتفاقية باريس[3]، ويهدف الصندوق إلى زيادة التمويل المناخي في ظل عدم كفاية التمويل المقدم من الدول، فيسعى الصندوق إلى وضع ترتيبات تمويل جديدة لغرض مساعدة الدول النامية المعرضة بوجه خاص للآثار الضارة لتغير المناخ والتصدي للخسائر والاضرار[4]، وفي سنة 2023 أكدت الدول الأطراف أن يكون الصندوق كياناً مكلفاً بتشغيل الآلية المالية للاتفاقية الإطارية، وكذلك يخدم اتفاق باريس ويكون مسؤولاً أمام الدول الأطراف العامل بوصفه اجتماع في اتفاق باريس ويعمل بتوجيه منهما أي من مؤتمر الاطراف في كلا الاتفاقيتين[5]، وبلغت تعهدات الدول لهذا

---

https://www.un.org/ar/climatechange/raising-ambition/climate-finance?fbclid=IwY2xjawG3A1BleHRuA2FlbQIxMAABHV5cCz8amyunYmRTX3DSc6x2Cl5D_sE7HpeLx3OEq8WD018JeRTzwSfw7A_aem_X4mpSC9s7HlatQFza814Dw

1. Annual Report, Green Climate Fund , 2023, p.37.
2. Accelerating climate action for the world's most vulnerable, GCF Strategic Plan 2024–2027, Green Climate Fund, p.1-2.
3. ترتيب التمويل لأجل التصدي للخسائر والأضرار المرتبطة بالآثار الضارة لتغير المناخ مع التركيز على معالجة الخسائر والأضرار، تقرير مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس عن دورته الرابعة في شرم الشيخ، 2022، ص15.
4. المصدر نفسه، ص16.
5. تقرير مؤتمر الدول الاطراف في الاتفاقية الاطارية بشأن تغير المناخ، الدورة (28) المنعقدة في الامارات العربية المتحدة، 2023، ص3.

الصندوق أكثر من 661 مليار دولار[1]، ولم يمارس الصندوق إلى الآن دوره التمويلي بانتظار اكتمال الجوانب التنظيمية والإجرائية.

هذه هي أهم الآليات التي جاءت بها اتفاقيات المناخ سواء كانت الاتفاقية الإطارية أم اتفاقية باريس ومن خلال مؤتمرات الدول الاعضاء، على الرغم من أهمية هذه الآليات إلا أن هناك نقاط ضعف عديدة فيها أهمها: أنّها تستند بشكل كبير إلى تعهدات الدول المتقدمة ورغم وجود التزام تعاهدي على هذه الدول إلا أنّ تحديد المبالغ التي يجب أن تقدمها الدول هو رهن بإرادتها، فهناك خلافات كبيرة بين الدول النامية والمتقدمة فيما يتعلق بتحديد مقدار التمويل المطلوب من الدول المتقدمة.

وتوجه انتقادات لموضوع التمويل المناخي من حيث طبيعته الإرادية وضعف المسؤولية فيما يتعلق بعدم تنفيذ تعهدات الدول، فضلاً عن الضبابية التي تحيط بإجراءات وإدارة التمويل وخاصة ما تسجله الدول النامية من اعتراضات على ضعف التمويل، وعدم مناسبته للإشكالات الكبيرة المترتبة على الأزمة المناخية، وإن الدول المتقدمة تتهرب من مسؤولياتها والسبب في ذلك قلقها من أن الدول النامية تستغل قضايا المناخ للحصول على تمويل للمشاريع التنموية لديها[2].

الفرع الثاني: البنك الدولي للإنشاء والتعمير

تلعب البنوك الدولية دوراً مهماً في توفير التمويل للعمل المناخي وهي تسهم في تحقيق الأهداف التي سعت الى تحقيقها اتفاقيات البيئة والمناخ، وكذلك تشارك البنوك في تحقيق رؤية منظمة الأمم المتحدة للمناخ وتحدياته للواقع وعلى الأصعدة كافة، وتمارس مجموعة

[1] . Loss and Damage Fund for Developing Countries: https://www.undp.org/belarus/stories/loss-and-damage-fund-developing-countries?fbclid=IwY2xjawHI-i9leHRuA2FlbQIxMAABHSE0kRyJseIwD4CxlHGPslt5bfPlbH5X4O3uRSjSVj7OCtKGk0bbohLA2Q_aem_JVN1AHMmuIlCqMA5EG0P0g

[2]. Tessa Sheridan, Tahseen Jafry, The inter-relationship between climate finance and climate justice in the UNFCCC, ln, in Routledge Handbook of Climate Justice, Op. cit., p169.

البنك الدولي التي تضم البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار والمركز الدولي لتسوية المنازعات دوراً في التمويل المناخي، ولكن يبقى الدور الأهم في هذا المجال للبنك الدولي، وسنسلط الضوء على جوانب من نشاطات هذا البنك في مجال تحقيق العدالة المناخية.

انطلاقاً من علاقة البنك الدولي بالأمم المتحدة؛ بصفته جزءاً من منظومة هذه المنظمة العالمية، فيقع عليه جزء من واجبات تحقيق أهداف المنظمة ولو بصورة غير مباشرة، ومن أهم الاهداف التي تهتم بها المنظمة ما يتعلق بالعمل المناخي وتأثيره الحاسم في قضايا الاقتصاد والتنمية وهي جزء من صلب عمل البنك الدولي.

وبالفعل قد أخذ تمويل العمل المناخي جزءاً مهماً من نشاطات البنك في السنوات الأخيرة مع تزايد المخاطر المناخية وسعي المجتمع الدولي للحد منها خصوصاً بعد اتفاقية باريس.

وقد اهتمت مجموعة البنك الدولي بموضوع التمويل المناخي بشكل كبير إذ إنّ مؤسسة التنمية الدولية والتي تعد ذراع البنك الدولي لمساعدة الدول الأشد فقراً وهشاشة إذ توفر التمويل الإنمائي من قبل الدول المانحة لمعالجة آثار التغير المناخي من خلال دعم التكيف المناخي الذي يسهم في تحسين الواقع المعيشي في الدول النامية[1]، وقدمت مجموعة البنك الدولي الدعم المالي لكثير من البلدان النامية إما على شكل منح أو قروض لمواجهة التغير المناخي

[1]. Todd A. Eisenstadt, Ifeoluwa Olawole, Michael A. Toman, Climate Adaptation Finance in World Bank Economic Development Programs: The Challenges of Systemic Transformation via “Scaling Up”, sustainability, mdpi , 2021, p4,5.

إذ دعمت عدداً من الدول في إفريقيا وآسيا وأمريكا الوسطى والجنوبية،[1] وكذلك قدم البنك الدولي تمويل لمشاريع متعلقة بالثروة الحيوانية[2] والزراعية[3].

ووضع البنك أكثر من خطة عمل لعدة سنوات تتضمن خارطة طريق لاحتياجات التمويل المناخي للدول بما يتعلق بالتحول إلى الطاقة البديلة وكذلك في التكيف المناخي[4] ، إذ أسهم البنك وانسجاماً مع اتفاقية باريس في توفير التدفق المالي لمعالجة قضايا المناخ فازدادت نسبة التمويل إلى البلدان النامية، بل أصبحت مجموعة البنك الدولي تغطي أكثر من نصف

[1] . قدمت مجموعة البنك الدولي مئات الملايين من الدولارات لتمويل مشاريع التكيف مع التغير المناخي إذ قدمت التمويل لعدد من دول افريقيا من أجل دعم مشروع السور الأخضر العظيم الذي يهدف إلى مكافحة التصحر وزيادة الانتاج الزراعي وكذلك في آسيا إذ قدم البنك قروضاً ومنحاً لبنغلادش التي تعاني من اثار التغير المناخي جراء الفيضانات ومساعدتها على التعافي من ذلك، وقدم البنك التمويل لمواجهة التغير المناخي لدول أخرى مثل اندونيسيا وطاجكستان والسنغال واثيوبيا وليبريا والاورغواي والمكسيك... ينظر:
Finance for Climate Action A snap shot of the World Bank Group's Climate Work, International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank, 2015, p.17-25.

[2] . على سبيل المثال قدم البنك الدولي القروض والدعم لكل من منغوليا وكازخستان وغيرها من الدول من اجل التكيف مع التغير المناخي وحماية البيئة المتعلقة بالمواشي وتطوير الانتاج الحيواني، ينظر:
Opportunities for Climate Finance in the Livestock Sector, The World Bank, 2021, p15,61.

[3] . إذ قدم تمويلاً بأكثر من 2,5 مليار دولار لعدد من المشاريع المتعلقة ببرنامج متعلقة بالزراعة المناخية الذكية لدول مثل بنغلاديش وليسوتو وزامبيا... ينظر:
Climate Smart Agriculture Investment Plans: Bringing CSA to Life, world bank: https://www.worldbank.org/en/topic/agriculture/publication/climate-smart-agriculture-investment-plans-bringing-climate-smart-agriculture-to-life?fbclid=IwY2xjawG9wTVleHRuA2FlbQIxMAABHbThMP46bFKgRkgQ2neO6dlBJleXU3u7qmTu732cGzKZVFeAF2SdQMVS5g_aem_pJAqhhLDov0qvmtjA3xXYg

[4]. Climate change action plan 2016-2020, world bank, 2016. climate change action plan 2021-2025, World Bank, 2021.

التمويل المناخي حول العالم[1]، وقد ارتفع حجم التمويل المناخي من قبل مجموعة البنك الدولي مع كل سنة[2] وهذا يظهر تزايد الاهتمام بموضوع التمويل المناخي.

ويمارس البنك الدولي أيضاً دوراً مهما فيما يتعلق بصندوق الخسائر والأضرار إذ تم تخويل البنك استضافة وتشغيل الصندوق لفترة مؤقته مدتها أربع سنوات، إذ يعمل الصندوق بوصفه صندوق وساطة مالية من خلال الشخصية القانونية والأهلية القانونية للبنك الدولي[3].

[1]. Carolina Monsalve, Erwin De Nys, Simon Whitehouse, World Bank: Climate Finance Approaches and Actions for Sustainable Landscapes, Climate Change Action Plan 2021-2025, World Bank Group, p12.

[2] .إذ قدمت مجموعة البنك الدولي مستوى قياسياً من التمويل المناخي بلغ 42.6 مليار دولار في السنة المالية 2024 – التي تغطي الفترة من 1 يوليو/تموز 2023 إلى 30 يونيو/حزيران 2024 – وقد أدى هذا إلى دعم الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر على كوكب صالح للعيش فيه، والاستثمار في مصادر أنظف للطاقة، وزيادة قدرة المجتمعات المحلية على الصمود، فضلاً عن تعزيز قوة الاقتصادات. ويمثل ذلك زيادة بنسبة 10% في التمويل المناخي مقارنة بالعام السابق, وفي مؤتمر الأمم المتحدة الثامن والعشرين بشأن تغير المناخ(COP28) , تعهدت مجموعة البنك الدولي بزيادة تمويلها للأنشطة المناخية إلى 45% من إجمالي القروض للسنة المالية 2025، التي تمتد من 1 يوليو/تموز 2024 حتى 30 يونيو/حزيران 2025. وفي الوقت نفسه، حددت المجموعة هدفاً يتمثل في توجيه نصف التمويل المناخي المقدم من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية لدعم أنشطة التكيف والنصف الآخر لأنشطة التخفيف. والهدف من ذلك هو توجيه رسالة إلى البلدان التي نقوم بخدمتها مفادها أن مجموعة البنك الدولي تركز على التصدي لتحديات التكيف التي تواجه هذه البلدان. ينظر:

لمحة سريعة عن التمويل المناخي في السنة المالية 2024، مجموعة البنك الدولي:
https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2024/09/19/climate-finance-fiscal-year-2024-snapshot?fbclid=IwY2xjawG-7plleHRuA2FlbQIxMAABHeAAWbFrmnSiyzZlmG8sXxwTwjiVAQWUuQ1k1K6h5DNpSS3AOdYMSZhl1g_aem_7pjtWF_JvZVkM4Dh-uDUEQ

[3] . تقرير مؤتمر الدول الاطراف في الاتفاقية الاطارية بشأن تغير المناخ، الدورة (28) المنعقدة في الامارات العربية المتحدة, 2023, ص4.

الخاتمة: الاستنتاجات والمقترحات

في نهاية هذا البحث هناك عدد من الاستنتاجات يمكن أن تستخلص منه، وكذلك بعض المقترحات التي م الممكن أن تسهم في تحقيق العدالة البيئية المناخية :

أولاً. الاستنتاجات:

1. لم يرد مصطلح العدالة البيئية والمناخية بصورة صريحة ومحددة في نصوص مواد الاتفاقيات الدولية لكن وردت إشارات غير مباشرة تسهم في دعم العدالة البيئية المناخية وتفعيلها إلى حد ما.
2. تهدف العدالة البيئية المناخية إلى تحقيق توزيع عادل للمخاطر البيئية وتحقيق عدالة في تحمل المسؤولية التي يتعرض لها سكان الأرض بسبب التغير المناخي.
3. العدالة البيئية المناخية تتضمن رؤية متكاملة العناصر والأبعاد تشمل مكافحة التغير المناخي والتكيف مع آثار التغير المناخي والتحول نحو الطاقة البديلة ونقل التكنولوجيا والتمويل المناخي، ولا يمكن أن تحقق العدالة البيئية المناخية هدفها دون كفالة ضمان جميع عناصرها وأبعادها.
4. لا يوجد مصدر قانوني دولي مباشر ومحدد بدقة للعدالة البيئية المناخية، لكن يمكن تتبع مصدرها القانوني بصورة غير مباشرة في بعض الالتزامات الواردة في الاتفاقيات الدولية ذات الصلة وكذلك في المسؤولية الدولية.
5. هناك ضعف كبير في الآليات الدولية لتحقيق العدالة المناخية من حيث عدم وجود آليات تنفيذية ورقابية فعالة، فضلاً عن عدم وجود التزامات محددة بصورة دقيقة وضمانات واضحة للتنفيذ.
6. يعد التمويل المناخي أهم وسيلة لتحقيق العدالة البيئية المناخية، لكن التزام الدول المتقدمة لم يصل إلى درجة عالية في الوفاء بتعهداتها التي قطعتها أو التزمت بها.
7. لا يزال هناك ضعف في النهج التعاوني والتشاركي بين الدول في التصدي للتغير المناخي وتحقيق العدالة البيئية المناخية في ظل وجود فجوة كبيرة من عدم التوافق بين الدول النامية

والدول المتقدمة عن أولويات العمل المناخي وحجم الدعم المالي المطلوب وأبعاد المسؤولية الدولية للدول المتسببة بالتغير المناخي.

8. إنّ الاخفاق في تحقيق العدالة البيئية المناخية قد يترتب عليه مساس بالأمن والسلم الدولي؛ لما قد يترتب عليه من نتائج وخيمة على حقوق الإنسان.

ثانياً. المقترحات:

1. من المهم بمكان أن يتم وضع معاهدة دولية أو بروتوكول ملحق بالاتفاقيات المناخية تتضمن أحكاماً واضحة تتعلق بالعدالة المناخية، ولصعوبة عقد مثل هذه المعاهدة في ظل الانقسام الدولي الحالي يمكن أن يصار إلى إصدار قرار عن الجمعية العامة للأمم المتحدة يتضمن تأكيد موضوعات العدالة البيئية والمناخية، أو بقرارات تصدر من مؤتمرات الدول الاطراف في الاتفاقيات المناخية.
2. إيجاد آليات دولية فعالة في تحقيق العدالة المناخية وتمتلك سلطة واسعة وربما إيجاد آلية قضائية تحسم أية خلافات بين الدول سيسهم بصورة أكبر في جعل العدالة البيئية المناخية واقعاً ملموساً بصورة واضحة، أو يمكن أن يوكل الأمر إلى محكمة العدل الدولية، وإن كان الأفضل أن تكون هناك محكمة مختصة من أجل السرعة والفاعلية، وضرورة إيجاد آلية دقيقة لتحديد قيمة التمويل المناخي الواجب تقديمة من كل دولة.
3. من الضروري تنشيط الجهود الدبلوماسية الجماعية من خلال ما يعرف بالدبلوماسية المناخية من قبل الدول الأكثر تضرراً للضغط على الدول المتقدمة للالتزام بتعهداتها وتحمل المسؤولية عن اسهامهم بالتغير المناخي.
4. زيادة التخصيصات المالية من قبل الدول المتقدمة وتقديمها بشكل منح وليس قروضاً للدول الأشد تضرراً بسبب التغير المناخي.

.

المصادر والمراجع

المصادر باللغة العربية:

أولاً. الكتب والبحوث:

أحمد ابو الوفا، الوسيط في القانون الدولي العام، ط5، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010.

احمد عبد الرسول جعفر، مفهوم المواطنة واثره في الحقوق والحريات، رسالة دبلوم عالي, كلية الحقوق، جامعة الموصل، 2016.

نجامين بونتين؛ فيتو دولوشيا؛ جيسوس جاميرو روس, الظلم البيئي في الارض الفلسطينية المحتلة، القضايا والافاق، مؤسسة الحق،رام الله، 2015.

تيم دان؛ ميليا كوركي؛ ستيف سميث، نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع، ترجمة: ديما خضرا، د1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة 2016.

غسان علي علي؛ ميلاد أديب عثمان، تطور نظرية المسولية الدولية، مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (44) العدد (4)، 2022.

لقمان عثمان أحمد، احمد عبد الرسول جعفر، فكرة العقد الاجتماعي عند جون رولز، مجلة الحقوق، الجامعة المستنصرية، العدد44، 2023.

ثانياً. الدساتير والقوانين:

دستور العراق لسنة 2005.

ثالثاً. القرارات والتقارير الدولية:

قرار الجمعية العامة للامم المتحدة، رقم A/77/L.58 طلب فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن التزامات الدول فيما يتعلق بتغير المناخ، 2023.

آلية وراسو الدولية المعنية بالخسائر والاضرار المرتبطة بتأثيرات تغير المناخ، مؤتمر الدول الاطراف للاتفاقية الاطارية بشأن التغير المناخي، الدورة (19) 2013.

مشروع لجنة القانون الدولي المتعلقة بمسؤولية الدول عن الافعال غير المشروعة دولياً، لسنة 2001.

تقرير مؤتمر الاطراف العامل بوصفه اجتماع الاطراف في اتفاق باريس عن دورته الرابعة في شرم الشيخ، 2022.

تقرير مؤتمر الدول الاطراف في الاتفاقية الاطارية بشأن تغير المناخ ، الدورة (28) المنعقدة في الامارات العربية المتحدة، 2023.

رابعاً. الاعلانات والاتفاقيات الدولية:

إعلان ريو لسنة 1992.

اتفاقية الامم المتحدة الاطارية للمناخ لسنة 1992.

بروتوكول كيوتو الملحق بالاتفاقية الاطارية للمناخ لسنة 1997.

اتفاقية باريس للتغير المناخي لسنة 2015.

خامساً. مواقع الانترنت:

التمويل والعدالة، العمل المناخي، موقع الامم المتحدة على الانترنت:

https://www.un.org/ar/climatechange/raising-ambition/climate-finance?fbclid=IwY2xjawG3A1BleHRuA2FlbQIxMAABHV5cCz8amyunYmRTX3DSc6x2Cl5D_sE7HpeLx3OEq8WD018JeRTzwSfw7A_aem_X4mpSC9s7HlatQFza814Dw

العمل المناخي، موقع الامم المتحدة على الانترنت:

https://www.un.org/ar/climatechange

لمحة سريعة عن التمويل المناخي في السنة المالية 2024، موقع مجموعة البنك الدولي على الانترنت:

https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2024/09/19/climate-finance-fiscal-year-2024-snapshot?fbclid=IwY2xjawG-7plleHRuA2FlbQIxMAABHeAAWbFrmnSiyzZlmG8sXxwTwjiVAQWUuQ1k1K6h5DNpSS3AOdYMSZhl1g_aem_7pjtWF_JvZVkM4Dh-uDUEQ.

المصادر باللغة الانكليزية :

- Accelerating climate action for the world's most vulnerable, GCF Strategic Plan 2024–2027, Green Climate Fund.
- Annual Report, Green Climate Fund, 2023.
- Alaina Kinol, Yutong Si, Marisa Sotolongo, Ken Kimmell, "User's Guide to Environmental Justice: Theory, Policy, & Practice", School of Public Policy and Urban Affairs, Northeastern University, April 2021.
- https://cssh.northeastern.edu/policyschool/wp-
- Environmental Justice Context, Challenges and National Approaches, Oecd 2024.
- liane schalatek, the green climate fund, heinrich böll stiftung Washington, dc, 2024.
- Todd a. Eisenstadt, ifeoluwa olawole, michael a. Toman, climate adaptation finance in world bank economic development programs: the challenges of systemic transformation via "scaling up" , sustainability, mdpi,2021.

- What is environmental justice: understandings from the global south, info- sheet number 03, one ocean hub, gcrf.
- Accessing climate finance, through unfccc financial mechanism, hand book, green climate fund ,2023.
- Ackom, Emmanuel; Motty, m., climate finance: unlocking funds toward achievement of climate targets under the Paris Agreement, Climate action. Encyclopedia of the un sustainable development goals, 2019.
- Carolina Monsalve, Erwin de Nys, Simon Whitehouse, world bank: climate finance approaches and actions for sustainable landscapes, climate change action plan 2021-2025, World Bank Group.
- Climate change action plan 2016-2020, world bank,2016. Climate change action plan 2021-2025, World Bank, 2021.
- Climate justice for banks dialogue guide, climate safe lending network, 2023.
- Climate justice: a rule of law approach for transformative climate action, international development law organization, 2021.
- Dayna Nadine Scott, what is environmental Justice?, osgoode legal studies research paper no. 72 vol. 10/ issue. 16/ (2014).
- Empire Hechime Nyekwere, Ngozi Chinwe ole, understanding the principle of common but differentiated responsibilities and its manifestations in multilateral environmental agreements (meas), unizik journal of public and private law vol. 11 , 2021.
- Environmental justice comparative experiences in legal empowerment, United Nations Development Programme ,2014.
- Eric a. Posner, David Weisbach, climate change justice, Princeton University Press, 2010.
- Finance for climate action a snap shot of the world bank group's climate work, international bank for reconstruction and development/the world bank, 2015.
- content/uploads/sites/2/2021/07/Users-Guide-to-Environmental-Justice-6.22.21-clean.pdfKishan Khoday, Leisa perch, green equity: environmental justice form oreinclusive growth, international policy center for inclusive growth, research brief, no 19,2012.
- Neil Bird, Charlene Watson, Liane Schalatek, the global climate finance architecture, Heinrich Böll Stiftung, 2017.
- Opportunities for climate finance in the livestock sector, the world bank, 2021.
- Tahseen Jafry, Michael Mikulewicz and Karin Helwig, justice in the era of climate change, in Routledge handbook of climate justice, Routledge, New York, 2019.
- The Gef monitoring report, The Global Environment Facility, 2023.
- The geography of climate justice, royal irish academy geographical sciences committee,2011.
- The green climate fund, green climate fund, 2017.
- United nations, framework convention on climate change, report of the adaptation fund board,2023.
- Yuli Chen, reconciling common but differentiated responsibilities principle and no more favorable treatment principle in regulating greenhouse gas emissions from international shipping, marine policy, 123 , 2021.
- .Learn About Environmental Justice, in EPA in internet :
- https://www.epa.gov/environmentaljustice/learn-about-environmental-justice?fbclid=IwY2xjawGK9_JleHRuA2FlbQIxMAABHcp_wS9nmkTL8i-

ks5GcJi3fidDBu4zHR1gBRobKj4Mz8_X055TQZuQ3Pg_aem_pKaqjzIVKLYzBPTBcDD31Q#definitions

- Climate Justice Global Alliance, united nations, Department of Economic and Social AffairsSustainable Development : https://sdgs.un.org/partnerships/climate-justice-global-alliance?fbclid=IwY2xjawGQ2ltleHRuA2FlbQIxMAABHXrrolI1cyTbvJOK51Wvr9JkUMElGOzco7j9UA9GpWT1Edh7P4lnsyRFXA_aem_Wa5ci2h1QNCwVMxSW1mbXg
- united nations climate change, Conference of the Parties (COP),
- https://unfccc.int/process/bodies/supreme-bodies/conference-of-the-parties-cop?fbclid=IwY2xjawGd7HhleHRuA2FlbQIxMAABHRANP39P5Oe-NsS6uGW8YQimMp9abKHG94N79Gw30kv1mLQiobln1aDftQ_aem_3Nq6VA8R-EO-LDoxfTPWbw
- the United Nations Environment Programme :
- https://www.unep.org/who-we-are/about-us?fbclid=IwY2xjawGd8CRleHRuA2FlbQIxMAABHb9ICnvPnUTZ3IvTp8v-Hj_fMKBMbPK10LdPj7vdQ1rXQXZx0RVgYSrEMg_aem_1cOKcMk8ccNg4p55G4bffQ
- Ellen Hey, Sophia Paulini, Common but Differentiated Responsibilities, oxford public international law:
- https://opil.ouplaw.com/display/10.1093/law:epil/9780199231690/law-9780199231690-e1568?fbclid=IwY2xjawGv4fxleHRuA2FlbQIxMAABHevzRHMw-ZZ6nCS_180Qnp1g_IE62GRNiCKgModwXj85sdJla6oQCjgtiQ_aem_A5KkPnL1Y_4KOkEjYtZ0jw
- Global Environment Facility, UN Environment Programme:
- https://www.unep.org/about-un-environment/funding-and-partnerships/global-environment-facility?fbclid=IwY2xjawGwdP1leHRuA2FlbQIxMAABHWnwJf7uH3daF0Gqx4ufmsBVvRZGInf7XapSOuW7K9ZYBXV4EF6dkoS1pA_aem_ksS_UTDYzSTRbCvl2FqyWw
- The Global Environment Facility, Donor Countries:
- https://www.thegef.org/projects-operations/donor-countries?fbclid=IwY2xjawGwgoJleHRuA2FlbQIxMAABHb2ZWsbXe5Zho1StXIpnUPFlwSH0adVODQnZS9XhvNRqj40mxSLLbAIoWg_aem_z4ElaDZAn2S1--vDZa3e4Q ,
- Adaptation Fund, Contributors:

- https://www.adaptation-fund.org/about/resource-mobilization/contributors/?fbclid=IwY2xjawG1pOFleHRuA2FlbQIxMAABHe8t-sDnp6MaKBDB7B5DuG07_SRUmhq9UcQSH8H_U5ZatRNncSlw-8yssg_aem_wVJ2BQZK2Ly1YVnw-1z4Lg
- Loss and Damage Fund for Developing Countries:
- https://www.undp.org/belarus/stories/loss-and-damage-fund-developing-countries?fbclid=IwY2xjawHI-i9leHRuA2FlbQIxMAABHSE0kRyJseIwD4CxlHGPslt5bfPIbH5X4O3uRSjSVj7OCtKGk0bbohLA2Q_aem_JVN1AHMmuIlCqMA5EG0P0g
- Climate Smart Agriculture Investment Plans: Bringing CSA to Life, world bank :
- https://www.worldbank.org/en/topic/agriculture/publication/climate-smart-agriculture-investment-plans-bringing-climate-smart-agriculture-to-life?fbclid=IwY2xjawG9wTVleHRuA2FlbQIxMAABHbThMP46bFKgRkgQ2neO6dlBJleXU3u7qmTu732cGzKZVFeAF2SdQMVS5g_aem_pJAqhhLDov0qvmtjA3xXYg